النهار ٢١-١١-٢٠١٩

النفط والغاز في زمن الثورة اللبنانية

لوري هايتيان

في ٢٠١٣ في اوج التحضير لانطلاق قطاع النفط والغاز وقبيل اطلاق جولة التراخيص الاولى، استقالت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وطارت الامال ولم تنطلق عجلة القطاع الا في اوائل ٢٠١٧.

وفي تشرين ٢٠١٧ قدمت مجموعة الشركات توتال الفرنسية وايني الايطالية ونوفاتك الروسية عروضها لحكومة الرئيس سعد الحريري واذ بالرئيس الحريري يقدم استقالة حكومته قبل الموافقة على العروض. حينها لو لم تعد الامور الى نصابها ولو تم قبول الاستقالة ودخلنا في بازار تشكيل حكومة جديدة، ولو لم يحل ذلك في مهلة لا تتعدى ١٨٠ يومًا، حينها كنا خسرنا العروض المقدمة – التي لها صلاحية ١٨٠ يوما من وقت تقديم العرض– وكنا فقدنا كل الامل في النهوض بقطاع النفط والغاز في لبنان.

اليوم، استقالت الحكومة تحت ضغط الشارع وينتظر لبنان استحقاقين نفطيين مهمين. الاول يكمن في بدء الحفر في البلوك ٤ في شمال لبنان في كانون الاول ٢٠١٩ او كانون الثاني ٢٠٢٠، والثاني يكمن في استقطاب الشركات النفطية لجولة التراخيص الثانية والتي من المنتظر ان تقدم عروضها في كانون الثاني ٢٠٢٠ وتعلن نتائج الفائزين في نيسان ٢٠٢٠.

الاحداث السياسية المتعلقة بتركيبة النظام تؤثر في كل مرة على هذا القطاع الحيوي لذا لا يسعنا الا القول ان هذه المنظومة السياسية تشكل عائقًا امام تقدم البلد وهي لا توحي انها مؤهلة لادارة قطاع النفط والغاز بطريقة فعالة وشفافة وبعيدة عن الفساد. قد يكون هناك النية عند بعض الاطراف للعمل بشفافية لكن التركيبة الحكومية وعقلية المحاصصة والفساد لا تسمح بالذهاب بعيدًا في الاتجاه الصحيح. لذا من المهم فهم التطورات المرتقبة في هذا القطاع والعمل على الحد من المخاطر ليتمكن المواطنون اللبنانيون من الاستفادة من هذا القطاع والبناء على القواعد والممارسات الجيدة التي اتبعت وتعزيزها بالمزيد من السياسات الواضحة والقوانين والمراسيم وتمكين المراقبة على التنفيذ.

كيف يتأثر القطاع اليوم بما يحصل في البلاد؟

اولاً: نتائج البلوك ٤

اعلن رئيس توتال باتريك بوياني مؤخرًا في مقابلة تلفزيونية ان حفر البئر الاول في البلوك ٤ سيبدأ في كانون الاول او كانون الثاني بعد ان تنجز الحفارة اعمالها في مصر. وهذا تأكيد من اعلى منصب في شركة توتال لاستمرار الاعمال من قبل كونسورتيوم الشركات رغم الاوضاع المستجدة في البلاد. سوف ينتظر اللبنانيون بفارغ الصبر مدة ٦٠ يوما لبدء وانتهاء الحفر وبعدها بقليل لاعلان نتائج الحفر. هناك امكانية نجاح تصل الى ٢٥ في المئة لاكتشاف كميات قابلة للاستخراج علما ان النسبة الأعلى عادة تصل إلى ٣٠ في المئة.

الخوف اليوم ان تأتي حكومة شبيهة بحكومات ما قبل ١٧ تشرين الاول قبل اعلان نتائج الحفر، وفي حال النتائج الايجابية تقوم الحكومة غير الاصلاحية بالاستدانة على خلفية ان لبنان سيصبح بلداً منتجاً للغاز وبالتالي البدء بالهدر حتى قبل استخراج الموارد. والاسوأ ان تقوم هذه الطبقة السياسية باقرار قانون يوجز للدولة الاستدانة راهنة اصولها البترولية وهذه تكون كارثة كبيرة.

اما اذا جاءت حكومة اصلاحية في هذه الفترة فعليها طبعًا منع الاستدانة على خلفية النتائج الايجابية للحفر ومنع اقرار اي قانون جديد في البرلمان وعليها ان تضع الرؤية الاستراتيجية لكيفية الاستفادة من الموارد الطبيعية وعائداتها في دعم الاقتصاد المنتج للبنان ما بعد الثورة.

وعلى الحكومة وضع مشروع قانون الصندوق السيادي يتماشى مع الرؤية الاقتصادية ومع اعلى معايير الشفافية والمحاسبة.

اما اذا لم يكن هناك حكومة جديدة مع اعلان نتائج الحفر الاول، فتقوم الشركة باعلان النتائج واذا كان هناك اكتشافات تنتقل الى مرحلة التقييم وبامكانها البدء بوضع خطة التطوير والانتاج. هذه المرحلة قد تدوم اكثر من سنتين ولكن لا يحق لحكومة تصريف الاعمال باتخاذ اي قرارات في شأن مصير الموارد الطبيعية. على امل ان لا تدوم مرحلة تشكيل حكومة جديدة الى ما بعد السنتين!

ثانيًا: جولة التراخيص الثانية

جولة التراخيص الثانية مفتوحة منذ اشهر وكان هناك اهتمام كبير من شركات عالمية ورأينا زيارات عدة من قبل شركات قطرية، بريطانية، اوروبية، صينية، ماليزية، ايطالية وروسية عند وزيرة الطاقة والمياه مستفسرة عن القطاع. ولكن مع الاوضاع الراهنة وعدم وضوح الرؤية السياسية في البلاد، قد تعدل الشركات من تقديم العروض وقد تكون هناك شركات مغامرة وتقدم عروضها للحكومة وقد تقدم الشركات العاملة حاليًا عروضًا جديدة.

مهما كانت الظروف – سواء قدمت او لم تقدم العروض – على الحكومة المقبلة وخصوصًا الوزير المقبل التقيد بالممارسات الشفافة التي رأيناها في جولة التراخيص الاولى: من اعلان اسماء الشركات المتقدمة الى اعلان اسماء الشركات المؤهلة الى خطوات التقييم الى اعلان الفائزين وسبب رفض الاخرين ونشر العقود. هذه المكتسبات لايجوز الرجوع عنها مهما كلف الامر وهي اصلاً منصوص عنها في قانون دعم الشفافية في قطاع البترول ولا مهرب منها مهما حصل.

ثالثًا: الاستحقاقات المستقبلية

اتت هذه الثورة لتصحيح المسار السياسي في البلاد ووضع اقتصاد متين يستطيع مواكبة تطلعات اللبنانيين وقد يكون قطاع النفط والغاز احد ركائز هذا الاقتصاد الجديد، من هنا يجب ان تحرص حكومات ما بعد ١٧ تشرين الاول على اتباع سياسات نفطية تساهم في تعزيز الاقتصاد المنتج وان تكون مبنية على الاسس العالمية والممارسات الفضلى الموثقة عالميًا.

ولذا المطلوب في المستقبل وخصوصًا اذا ثبت ان لدى لبنان كميات تجارية ان يكون هناك:

1- ورقة سياساتية واستراتيجية واضحة للقطاع وموقعه في الاقتصاد اللبناني.

2- هيئة لادارة قطاع البترول تكون مستقلة عن اي تدخل سياسي عملها تنفيذ الرؤية والسياسات النفطية التي تضعها السلطات المعنية في البلاد.

3- تعزيز ممارسات الشفافية والنشر عبر اقرار المراسيم اللازمة والضرورية لسريان قانون دعم الشفافية في قطاع النفط والغاز لا سيما اقرار مرسوم السجل البترولي وملكية المنتفعين. واعتماد سياسة التواصل المستمر ما بين المسؤولين والمواطنين حول القطاع لتعزيز الثقة.

4- ان يبقى خيار انشاء الشركة الوطنية مطروحًا كما ينص قانون الموارد البترولية في المياه البحرية (المادة ٦). ولكن على المواطن ان يقتنع ان عدم انشاء الشركة الوطنية حاليًا لا يعني هدرا في الموارد لصالح الشركات الخاصة. حسب القانون والمراسيم الموارد هي ملك الدولة اللبنانية والعقود تؤكد هذا الامر وحصة الدولة تصل الى ٧١ في المئة في البلوك ٤ ولغاية ٦٣ في المئة في البلوك ٩. وان خيار انشاء شركة وطنية من عدمه هو خيار استراتيجي لكيفية ادارة القطاع ويخضع لتقييم إيجابيّاته وسلبيّاته وتوقيته المناسب. الحكومة اللبنانية التي اقرت قانون البترول في المياه اللبنانية في ٢٠١٠ اخذت الخيار بعدم انشاء الشركة الوطنية حتى يكون هناك كميات تجارية. وليس صائبًا ان يقال ان هناك هدراً وفساداً وتخلياً وعدم خبرة لانه تم اتخاذ هكذا قرار. اليوم وطالما لم نر تغييراً في المنظومة السياسية لا ثقة بانشاء شركة وطنية لا تقع في فخ المحاصصة والهدر والفساد.

5- المعركة الاساسية اليوم وغدًا وفي المستقبل القريب والبعيد ليس على الهيئة وعلى رواتب اعضائها وليس في الشركة والوطنية بل في قانون الصندوق السيادي. وعلى الجميع التركيز على هذا القانون للحفاظ على الثروة الوطنية، لان هذا القانون هو الاساس في حفظ العائدات وفي الاستثمارات وفي الصرف. ويجب ان يدار بطريقة فعالة وبوضوح اهدافه وعلى الادارة ان توحي بالثقة عند المواطنين.

6- انشاء فريق عمل متخصص يعني بوضع خطة عمل لانهاء الخلافات حول ترسيم الحدود اللبنانية البحرية مع البلدان المجاورة وتوكل اليها مهام التفاوض مع كل الاطراف المعنيين وسحب الملف من البازار السياسي في الداخل والخارج .

مديرة مكتب الشرق الاوسط وشمال افريقيا في معهد حوكمة الموارد الطبيعية